

Americans for Democracy



& Human Rights in Bahrain

BIRD  
BAHRAIN INSTITUTE FOR  
RIGHTS & DEMOCRACY



سعادة الرئيس،

تود مؤسسة السلام، مع المنظمة الأميركية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)، لفت انتباه المجلس لبعض مجالات القصور التقنية في آليات حقوق الإنسان في مملكة البحرين. يتطلب كلاً من مكتب الأمانة العامة للتظلمات في وزارة الداخلية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المزيد من الإصلاح والمساعدة الإضافية، من أجل العمل باستقلالية ومصداقية وشفافية للتحقيق في المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

أنشئ مكتب الأمانة العامة للتظلمات لنقد ممارسات وزارة الداخلية بـ "استقلالية ومصداقية ونزاهة ومساءلة وشفافية." حتى الآن، لم يتمكن المكتب من إثبات أي من هذه الصفات. ففي الواقع، ووفقاً للتقرير السنوي الخاص بالأمانة العامة لعام 2014/2013 الذي صدر الشهر الماضي، الأمانة العامة ملزمة على القيام بمهمتها بطريقة "أن تؤثر سلبيًا على ثقة الجمهور في وزارة الداخلية." هاتين الصلاحيتين متناقضتان، وبالتالي يجعل من المستحيل لمكتب الأمانة العامة القيام بالرصد المستقل لممارسات حقوق الإنسان في وزارة الداخلية.

كذلك نلاحظ بقلق بالغ أنه في حين أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لديها إطار قانوني سليم إلى حد كبير، لم تقم بتنفيذ عملها، بشكل مستقل أو موضوعي أو فعال. وأفضل مثال على ذلك عندما أشادت المؤسسة علناً في يوليو 2013 بسن 22 توصية توسع قوانين مكافحة الإرهاب في البحرين، والتي قيدت بشدة حرية التجمع والتعبير في البحرين.

وبينما نحن ممتنون للعمل الذي قام به مكتب المفوضية السامية خلال بعثة التقييم التقني الأخيرة إلى البحرين، المطلوب المزيد من المشاركة والمساعدة والإصلاح لهذه المؤسسات قبل تحقيق الاستقلالية والشفافية والمصداقية الذي هو ضروري للقيام بعملهم على نحو فعال.

لذا، ندعو البحرين إلى الحصول على المزيد من التعاون من مفوضية حقوق الإنسان في مجالات التعاون التقني وبناء القدرات، من أجل إصلاح هاتين المؤسستين لضمان أن كل مكتب وموظفيهم قادرون على القيام بعملهم بشكل صحيح. كما ندعو كذلك المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان إلى الحصول على اعتماد مفوضية حقوق الإنسان، من أجل إظهار استقلالها بشكل فعال.

شكراً لكم.